

التقرير اليومي

2007/4/4

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

فشل قمة الرياض

بقلم دور غولد؛ Jcpa؛ 2007/4/1

- خلال زيارة وزيرة الخارجية غوندوليزا رايس الأخيرة إلى إسرائيل، كرست اهتماماً خاصاً لإعادة إحياء مبادرة السلام العربية-السعودية. وبالنتيجة، تصاعدت التوقعات بشأن قمة الرياض وإمكانية توفيرها لألية تتيح إعادة بدء عملية السلام العربية-الإسرائيلية.
- إلا أن مبادرة السلام العربية كان لها بداية سيئة عندما حذر وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إسرائيل بأن رفضها للخطة يمكن أن يترك مصيرها بأيدي "أسياد الحرب". فبدلاً من حصولها على بعض المرونة، حازت إسرائيل على عرض نهائي.
- كما أنها جاءت بمثابة مفاجأة كاملة عندما كشف جيم هوغلاند في صحيفة الواشنطن بوست بأن الملك السعودي عبد الله ألغى حفل عشاء منتصف نيسان مع الرئيس جورج دبليو بوش في البيت الأبيض. فإذا ما كانت العربية السعودية قد إختارت إبقاء نفسها على مسافة من الولايات المتحدة في هذا الوقت، فكيف يمكن إذن لواشنطن أن تتوقع بأن الوقت قد نضج لتقارب سعودي-إسرائيلي تحت مظلة أميركية؟ وتوصل سكوت ماك ليود إلى إستنتاج بأن السعوديين تركوا رايس في موقف صعب
- إن المشاكل الحقيقية مع مبادرة السلام السعودية تتجاوز، بشدة، القضية المثيرة للجدل المتعلقة بـ "حق العودة". فالخطة السعودية تطالب "بإسحاب كامل" من "جميع الأراضي" التي إستولت عليها إسرائيل قبل 40 عاماً في حرب الأيام الستة عام 1967.
- في الماضي، لم يكن على إسرائيل دفع الثمن للقبول شفهياً بالإسحاب الكامل للحصول على حوار دبلوماسي مع العالم العربي. و كان أساس مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، الذي ظهر في دعوة مدريد. كما نتج عن مؤتمر مدريد مسارات متعددة، أدت إلى إتصالات دبلوماسية مباشرة بين إسرائيل والدول الخليجية، بما في ذلك العربية السعودية. وإذا كان القرار 242 كافياً في العام 1991، فلماذا لا يكون كذلك للعام 2007؟

الأزمة الإيرانية-البريطانية: الغرب يواجه إيران الصاعدة

قد تنتهي الأزمة الحالية بين المملكة المتحدة وإيران قريباً ما أن ينتهي الإيرانيون من عصر القضية والحصول على كل المكاسب الدعائية الممكنة من الشجار الدائر. فالإتصالات بين الجانبين تشق طريقها الآن وقد تتوصل الى نتيجة ما أن يتم العثور على تركيبة لحفظ ماء وجه كلا الجانبين. ومع ذلك سيكون من الخطأ الافتراض أن التوتر بين إيران والغرب سيتوقف في وقت قريب. فالأزمة الحالية هي، فقط، واحدة من دلالات تحول توازن القوى في الشرق الأوسط، حيث تظهر إيران كقوة رئيسية في المنطقة. فالقادة الإيرانيون يعلمون ذلك، وهم يستغلون المحيط الإستراتيجي الحالي لصالحهم. أما بالنسبة للغرب، فإن الواقع السيئ هو أنه لم يتبق هناك من خيارات جيدة، سواء الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة أو التهديد بالقوة. ففي حين أن بعض الأفكار المبدعة قد تساعد على إيجاد الحلول، فإن السياسة الغربية تجاه إيران في الأيام والأسابيع المقبلة ستكون حول إختيار خيار يقلل الضرر الى أدنى حد ممكن.

إيران تكشف الضعف البريطاني

بقلم نبال فرغيسون؛ موسكو تايمز؛ 2007/4/2

ليكن هذا درساً. فحتى قبل أن ينتهي السياسيون البريطانيون، يوم الأحد الماضي، من قول كلمة آسفين لتجريدتهم الملايين من حرياتهم - ذكرى مرور مئتي سنة على إلغاء تجارة الرقيق- وجد 15 بريطاني أنفسهم مجردين من حريتهم من قبل الحكومة الإيرانية. متى سيتعلم رئيس الوزراء طوني بلير بأن الشخص اللطيف بالعلاقات الدولية، ينتهي أخيراً؟ هذا بالطبع ما ينتج عندما يكون المرء في غاية اللطف. فقبل شهر من تعبيره عن "حزنه العميق وندمه لدور بلده في تجارة الرقيق"، أعلن بلير عن عزمه تخفيض عديد الجيش البريطاني في العراق الى 1600 جندي في غضون أشهر. "الفصل الثاني من تاريخ البصرة يمكن للعراقيين أن يكتبوه"، صرح بلير قائلاً. ولسوء الحظ، يبدو أن من سيكتبه هم الإيرانيون. وبطريقة ما، لا أعتقد أنهم سيقولون نحن متأسفون بعد ذلك. فحتى حصول هذه الأزمة، كانت إيران تعاني دبلوماسياً. فقبل أسبوع مضى، فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات جديدة لمعاقبة النظام الإيراني بسبب إستمراره في برنامج النووي. وقد عكس ذلك نفاذ الصبر المتنامي حتى من جانب روسيا المتساهلة حتى اليوم، بسبب تحدي الإيرانيين المستمر. إلا أن محمود أحمددي نجاد، الرئيس الإيراني، لا يجب أن يُستهان به مطلقاً. فلاستعادة المبادرة الدبلوماسية، إستهدف نجاد الرابط الأضعف في مجلس الأمن، أي بريطانيا. ولا يراود عقلي أي شك جدي بأن البحارة البريطانيين الذين أخذوا سجناء بـ 23 آذار كانوا في المياه العراقية وليس الإيرانية. فالإيرانيون أنفسهم، في البداية - وسهواً- إعترفوا بذلك. إلا أن الحقيقة تظل، سواء من خلال الحظ السيئ أو الإهمال والتقصير، بأن 14 رجلاً بريطانياً وسيدة بريطانية واحدة هم الآن في قبضة أحمددي نجاد. وفجأة، يبدو أن كل ما يستطيع مجلس الأمن القيام به هو التعبير عن "قلقه العميق"، رغم الحقيقة بأن المعتقلين كانوا في مهمة بتفويض دولي. فأحمددي نجاد والتابعين له المسرورين، كانوا يسلون أنفسهم بإجبارهم البحارة فاي تورني على توقيع رسائل مزيفة أمليت عليها: "لم يتعرض لي الشعب الإيراني بسوء، قاموا بالإعتناء بي جيداً... فحتى خلال فعلنا الأثم، كانوا لا يزالون يعاملوننا جيداً وبإنسانية، الأمر الذي أنا ممتنة له كلياً، وسأظل دائماً كذلك... ألم يحن الوقت بالنسبة لنا للبدء بسحب قواتنا من العراق وتركهم يحددون مستقبلهم؟"

لقد مررنا بهذا سابقاً. امرأة إنكليزية في الأسر والعبودية، تلعب دوراً محورياً في رائعة ليندا كولي: "الأسرى: بريطانيا، الإمبراطورية والعالم 1600-1850". وكما تشير كولي، لم يكن الأفارقة فقط هم من إستُعبدوا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فعشرات آلاف البريطانيين قاسموهم مصيرهم إذا ما حصل وسقطوا بأيدي من كانوا يُسمون بـ "قراصنة البربر"، وهم الغزاة المغاربة والجزائريين الذين غزوا غرب البحر المتوسط. فد "فاي تورني" عام 1756 كانت إليزابيث مارش التي إحتجزت على الساحل المغربي وتعرضت لملاطفات السلطان المستقبلي، سيدي محمد، الغرامية. (وبالمناسبة، متى سيعتذر ملك المغرب عن هذا الأمر؟)

في تلك الأيام، لم يكن هناك أمل كبير بالإنقاذ. فالقوات المسلحة البريطانية كانت ذات إمتداد ضئيل على حساب إمبراطوريتها المتوسعة بسرعة لمهمات على نموذج رامبو لتحرير العبيد المنتشرين. فأكثر ما كان بإمكان عبيد البربر أن يحلموا به هو دفع الفدية عنهم، والذي لأجله كان يتم جمع الأموال بانتظام في الكنائس البريطانية.

بضوء هذا الأمر، نحن بحاجة لكي نفهم كلمات جيمس طومسون الخالدة: "إحكمي يا بريطانيا! بريطانيا، إحكمي البحار! البريطانيون لن يكونوا أبداً عبيد". فعندما وُضِعَت لأول مرة مع اللحن الموسيقي في العام 1740، كانت تلك قراراً رسمياً باتجاه الأمام لحكام بريطانيا للسير قدماً وحكم البحار. وبذلك، وعلى وجه الدقة، لا يعرض البريطانيون انفسهم لخطر الاستعباد بعد ذلك.

وقفت تدريجياً، وفي فترة الإمبريالية البريطانية التي لم يغطيها كتاب كوللي، إكتسب البريطانيون ذلك النوع من القوة: ليس بالضرورة قوة منع أسر البريطانيين بالمطلق، وإنما القوة بانتقام غير متناسب ما أن يكونوا كذلك. (وأيضاً، دون أن ننسى، القوة لإلغاء تجارة الرق عبر الأطلسي. فلولا تنظيم جهود البحرية الملكية، لكان التشريع المُررّ قبل 200 سنة غير فعال).

ومرة بعد الأخرى، كان الفيكتوريون يوزعون العقاب على أولئك المندفعين المتهورين الذين إستعبدوا بريطانيين وحرموهم من حريتهم، وفي حالات أكثر ترويعاً، تعريض حياة السيدات الإنكليزيات وشرفهن، وهو الأسوأ، للخطر. وكان شعار العرش الإسكتلندي القديم: "لا أحد يعيب معي وينجو بجلده". وبالواقع، أصبح هذا شعار وحكمة الإمبراطورية الفيكتورية بكاملها.

وأفترض أنّ بقية من تلك الروح قد صمدت حتى الثمانينات. فقد كان هناك شيء مميز بالتأكيد بشأن عملية فوكلاند السريعة: معيار الجرأة، المسافة المغطاة وعدد البريطانيين الصغير نسبياً الذين أنقذوا. إلا أننا اليوم نعيش في عالم مختلف. فبريطانيا ليس بإمكانها محاربة جزيرة فوكلاند إذا ما قامت الأرجنتين بغزوها غداً، كما ليس بالإمكان إرسال قوة الصدم البريطانية لمعاقبة الحكومة الإيرانية اليوم. فإذا ما كان هناك من عمل عسكري سيتم إتخاذة ضد إيران هذه السنة، فإنّ من سيبداه هي الولايات المتحدة، وليس بريطانيا. وبالحكم على طريقة غياب "فاي تورني" الملحوظ عن الصفحات الأولى للصحف الأميركية، فإنّ أزمة الرهائن البريطانيين لن تكون السبب للحرب.

وفي حين يقترب من الذكرى العاشرة لإنتخابه رئيساً للوزراء، فإنّ بلير يدعو، دون وعي منه، لمقارنته بمارغريت تاتشر، رئيسة الوزراء الوحيدة الصامدة والصابرة منذ العام 1827. إلا أنّ أزمة الأسر الجديدة هذه، وتذلل بلير الذي لا حاجة بشأن العبودية، تكشف عن فروقات عميقة بين الرجل اللطيف والمرأة الحديدية.

مواجهة حزب الله

بقلم وليد فارس؛ فرونت بايج ماغازين؛ 2007/3/30

فرونت بايج ماغازين: إذن دكتور فارس، ما هو الأمل الموجود بحيث أنّ الشيخ محمد علي الحاج حسن يحلم بأنّ القوة المالية والعسكرية لحزب الله ستنتفضي وتخدم عند الطائفة الشيعية؟
ما الذي يجب فعله؟ فحزب الله لديه دعماً شعبياً كبيراً في لبنان، أليس كذلك؟

فارس: من وجهة نظري، حزب الله منظمة تسيطر عليها إيران وتعمل داخل لبنان مع مواطنين لبنانيين بمثابة أعضاء فيها. إنها ليست جماعة لبنانية "متحالفة" مع إيران؛ إنها عملية خمينية في لبنان. وكما ذكر الشيخ محمد، فقد ظهرت المجموعة فقط بعد نجاح ثورة 1979 في طهران. فمع عشرات الملايين من الدولارات المرسله سنوياً الى حزب الله، وتدريب كوادره الأساسية في إيران ووجود الحرس الثوري (البازداران) في لبنان وتحصين وتعزيز الشبكات الإستخبارية والعسكرية المختلفة، تُعتبر المنظمة مرتبطة عضوياً بالنظام الإيراني. حتى أنّي وصفت المنظمة إستراتيجياً بصفتها الفرقة الإيرانية الغربية الأكثر إنتشاراً على الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط. وبهذه الطريقة، يمكن للمرء قراءة الوجود الإستراتيجي لحزب الله في لبنان.

وبشكل واضح الآن، ومع 300 مليون دولار سنوياً من عائدات النفط الإيرانية؛ ومع الهيمنة السورية السابقة على البلاد وحمائتها لحزب الله، وتأييد نظام ما قبل ثورة الأرز الذي كان يرأسه سياسيون موالون لسوريا، تحولت المنظمة الى دولة داخل الدولة وتطورت لتصبح ذات سيطرة كاملة تقريباً على المجتمع الشيعي.

وعلى مدى عقود، كان للمنظمة سيطرة عسكرية على كل مناطق الشيعة وأدارت كل المؤسسات الإجتماعية-الإقتصادية والثقافية للمجتمع الشيعي. وبذلك، ليس مفاجئاً أن يكون حزب الله مسيطراً على معظم الشيعة. وللحزب، وهذا طبيعي، دعم كبير داخل دوائره الإنتخابية كما كان للإشتراكين الوطنيين في ألمانيا، وللفاشيين في إيطاليا وللشيوعيين في الإتحاد السوفياتي سيطرة على مجتمعاتهم الوطنية.

وتتحدث عدة صحف غربية عن "الدعم الشعبي لحزب الله". وأنا أقول بأنها القاعدة الجماهيرية الفعلية للحزب. وهناك جدال غربي آخر يقول بأن حزب الله إستطاع الحصول على عشرات الأعضاء في الحياة السياسية اللبنانية. أما جوابي، فهو أنّ النازيين إستطاعوا الحصول على حصة كبيرة جداً في البرلمان في العام 1933. إذا كنت تسيطر على "مناطق" من المجتمع بواسطة ميليشيا ومال وطريقة حياة، فإنك، وبشكل منطقي، تتحكم بالتمثيل في البرلمان.

وإعتراضي هو: إسحبوا الدولارات والأسلحة الإيرانية من حزب الله، وإسمحوا للحكومة اللبنانية بإسترجاع الخدمات العامة داخل المجتمعات الشيعية، عندها سينخفض حجم حزب الله ليصبح عبارة عن مجموعة صغيرة الحجم في السياسة الشيعية. فحزب الله يعيق الحكومة اللبنانية عن العودة الى الجنوب، البقاع وجنوب بيروت، وهو يعارض تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1559 الذي يطالب بنزع سلاح الميليشيا لسبب بسيط: سيفقد حزب الله قبضته على المجتمع الشيعي. الأمر ليس صعب الفهم. أما السؤال، فهو كيف؟ كيف يمكن تحرير اللبنانيون الشيعة من سيطرة حزب الله الفاشية؟ هناك جواب سهل، خصوصاً بين سياسيي لبنان التقليديين.

فرونت بايخ ماغازين: دعنا نكشف الآن الخيارات الإستراتيجية التي نواجهها، دكتور فارس.

فارس: بالنسبة للخيارات الإستراتيجية، لدينا ثلاث حقائق ثابتة يجب الإنكباب عليها:

(1) لن يسلم حزب الله سلاحه، لن ينزع سلاح ميليشياه، لن يسلم أجهزته العسكرية والأمنية الضخمة، لن يفك معسكرات التدريب الإرهابية، لن يعلن عن الأموال التي يتلقاها من إيران، فقط كي تشعر الحكومة اللبنانية بالسرور أو ليكون ذلك إنسجاماً مع القرارات الدولية، أو حتى رغبة السواد الأعظم من الشعب اللبناني.

وبذلك، فمن المهم أن تتحاشى حكومة السنيورة، إئتلاف 14 آذار، وحتى الديبلوماسيين والمخططين والمنفذين السياسيين في واشنطن، بروكسل والعواصم العربية المعتدلة، التصور بأن يقوم حزب الله بتقديم عرض أحادي من جانبه لنزع سلاحه. هذا، وببساطة، لن يحدث، وذلك لأسباب عدة، بعضها له صلة بالأوامر الإستراتيجية للنظام الإيراني و بعضها الآخر متصل بطبيعة حزب الله نفسه. إنه آلة تهدف للحصول على السلطة، والتقصير عن بلوغ ذلك الهدف سيجعله يتفتت ويتحول إلى مجموعة إيدولوجية هامشية.

وبذلك، على الإئتلاف اللبناني-العربي-الدولي أن يبتكر خطأً لتحقيق أهداف القرارين الدوليين 1559 و 1701 من دون موافقة حزب الله، أو على الأقل حرمان الميليشيا الخمينية من القدرة على منع تنفيذ هذه القرارات.

نعم، قد يتطلب هذا إلتراماً من قبل الحكومة اللبنانية، وكذلك الشجاعة والتشاور بين جميع الحلفاء في هذه المعادلة. فليس بإمكان السياسيين الإستمرار بلعب السياسة اليومية المنتظمة في بلد يخوض حرباً مع الإرهاب، إذ عليهم أن إظهار شجاعة كتلك الشجاعة التي أظهرتها الجماهير اللبنانية خلال ثورة الأرز. أما الخطوة الأهم، فتعود للحكومة اللبنانية، التي عليها أن تقول للعالم بأنها تريد نزع سلاح حزب الله وبأنّ هذه الأسلحة (ومعظمها من إيران) يجب التخلص منها عن طريق المجتمع الدولي؛ ومن ثم يمكن للشعب اللبناني أن يتكفل حول حكومته المنتخبة ديمقراطياً، ويمكن للأمم المتحدة البدء بعملية نزع السلاح. أما العملية الأخيرة، فلا يجب أن تكون فظة وفورية كما يتخيل البعض. إذ يمكن أن تكون على مراحل وشاملة، وهذا يحتاج، وبوضوح، الى قيادة لبنانية ذات مستوى عالٍ من الحنكة والتعقيد والسلوك الإستراتيجي.

(2) النظام السوري لن يتخلى عن تحالفه مع النظام الإيراني، حزب الله والقوى الموالية لسوريا والشبكات الإرهابية الموجودة في لبنان. فأولويات نظام بشار تقتتبت التحقيق الدولي بجريمة إغتيال الحريري وتحطيم حكومة السنيورة. وبذلك، يستمر هذا النظام بتغذية الإرهاب في لبنان دون هوادة الى أن يوقفها أحد ما. وهذا واقع صعب على واشنطن وبروكسل وبيروت أن تدركه. فالجلوس مع الديبلوماسيين الأميركيين والتغني "بالواقعية" السورية في هذه المرحلة، ما

هو إلا تكتيك لكسب الوقت لنظام دمشق. كما أنّ على حكومة السنيورة المطالبة بدعم دولي للدفاع عن لبنان إزاء التدخل السوري، ويعني ذلك طلباً رسمياً وليس تصريحات شفوية عموماً تطلق هنا وهناك فقط. وهنا مرة، يمكن للجماهير اللبنانية أن تحتشد- كما فعلت سابقاً- كنوع من التحرك.

3) ومن الواضح أنّ النظام الإيراني لن يوافق على نزع سلاح حزب الله في لبنان (خصوصاً مع كل الإستثمار الذي قد سبق وتم وبسبب الرؤية حول المواجهة مع الغرب). ويتداول عدد من المحللين في الإعلام القول بأنّ أحمدى نجاد يريد تجنب الأزمة، وبذلك قد يكون هناك مجال للتفاهم بشأن حزب الله. إنّ هؤلاء المحللين متأثرون بالنقاش الذي ينشره أصحاب الدعاية الإيرانيين لتخفيف الدعم الدولي للبنان. ولذلك، وعلى أساس الحقائق الثلاث المذكورة آنفاً، ما الذي يمكن فعله لنزع أسلحة الميليشيات الجهادية في لبنان؟

الحدود السورية- اللبنانية

كما كانت المنظمات غير الحكومية اللبنانية الدولية، بما فيها "لجنة 1559" و "مجلس ثورة الأرز"، تطالب غالباً وكما كنت قد ناقشت الموضوع بعدد من مقالاتي منذ أيار 2005، فإنّ العمل الأول الأكيد لمجلس الوزراء اللبناني الذي عليه القيام به هو إصدار الأمر للجيش اللبناني للانتشار على طول الحدود السورية- اللبنانية. وبموازاة ذلك، عليه المطالبة (رسمياً، وبمقتضى تنفيذ القرارين 1559 و 1701) بانتشار اليونيفيل على طول الحدود نفسها، والطلب بأن تكون هذه المناطق تحت السيطرة المباشرة للأمم المتحدة. إنّ إمكانية تنفيذ هذا الانتشار يمكن أن تكون مدروسة ومحسوبة فقط عندما تكون الحكومة اللبنانية وأكثريتها البرلمانية واضحة جداً بموقفها. وما إن تصبح الحدود تحت السيطرة، فإنّ حزب الله والميليشيات الأخرى سيكونوا معزولين عن نظامين أساسيين هما: سوريا وإيران. وهذا لوحده سيغير توازن القوى داخل لبنان.

المرافئ الرئيسية

وبموازاة ذلك، على الحكومة اللبنانية أن تطلب من المجتمع الدولي مساعدتها للسيطرة على مرافئ الدخول للبنان: مرافئ طرابلس، بيروت، صيدا، وصور. كما أنّ مطار بيروت الدولي يجب أن يقع تحت سيطرة الأمم المتحدة حتى تنفيذ القرارات الدولية.

حملة المنظمات غير الحكومية

يجب على الولايات المتحدة، أوروبا، الدول العربية المعتدلة، والأمم المتحدة أن يمدوا منظمات لبنان غير الحكومية عموماً والمنظمات الشيعية اللبنانية غير الحكومية (المناهضة للإرهاب) والقادة المستقلين بدعم بارز وسريع. فالمرء لا يمكن أن يترك المعارضة الشيعية المحصنة ضد حزب الله وحدها لتواجه دولارات النفط الإيراني. وباختصار شديد، إذا كنت تريد نفوذاً أقل لحزب الله، فعليك أن تدعم أولئك الذين يعارضونه حتى يتم تحرير المجتمع من قبضته. وأنا متفاجئ بأنّ مخططي السياسة في واشنطن وأوروبا لم يبدؤوا بعد تنفيذ أيّ من النقاط المذكورة آنفاً. هذا هو حقاً المنطق الأساسي، لكن مرة أخرى، لا يمكن لأحد أن يحك ظهر لبنان أفضل من ممثليه: الحكومة اللبنانية وأكثريته الشرعية. ولسوء الحظ، فإننا لم نرَ بعد جهوداً هامة وجدية في ذلك الإتجاه، وقد تأتي هذه الجهود متأخرة لكن بثمن.

